

الآثار والشواهد (دراسة تأصيلية)



□
□ وليد بن صالح بن عبد القادر باصم

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

مقدمة:

إِنَّ الْحَمْدَ لِلَّهِ نَحْمَدُهُ، وَنُسْتَعِينُهُ، وَنَسْتَغْفِرُهُ، وَنَعُوذُ بِاللَّهِ مِنْ شُرُورِ أَنْفُسِنَا، وَمِنْ سَيِّئَاتِ أَعْمَالِنَا. مَنْ يَهْدِهِ اللَّهُ فَلَا مُضِلَّ لَهُ، وَمَنْ يَضِلَّ فَلَا هَادِيَ لَهُ، وَأَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَحْدَهُ لَا شَرِيكَ لَهُ، وَأَشْهَدُ أَنَّ مُحَمَّدًا عَبْدُهُ وَرَسُولُهُ، أَمَّا بَعْدُ:

فَإِنَّ مِنْ أَكْبَرِ وَسَائِلِ اجْتِنَالِ الشَّيَاطِينِ لِلنَّاسِ عَنِ التَّوْحِيدِ هُوَ تَعْظِيمُ الصَّالِحِينَ؛ وَلَقَدْ كَانَ هَذَا السَّبَبُ أَوَّلَ مُؤَشِّرٍ لظُهُورِ الشَّرِكِ عَلَى وَجْهِ الْأَرْضِ؛ فَلَقَدْ عَظَّمَ قَوْمُ نُوحٍ عَلَيْهِ السَّلَامُ الصَّالِحِينَ أَوَّلَ الْأَمْرِ حِينَ مَاتُوا وَاسْتَمَرَّتْ الْأَجْيَالُ عَلَى ذَلِكَ مَعَ ازْدِيَادِ الانْحِرَافِ فِي الْأَجْيَالِ حَتَّى وَصَلَ الْحَالُ إِلَى الْجِيلِ الَّذِي قَالَ: إِنَّمَا صَوَّرُوا صُورَهُمْ لِيَعْبُدُوهُمْ؛ فَعْبُدُوهُمْ.

فَدَعَوَى التَّعْظِيمِ وَالتَّقْدِيسِ وَالْإِهْتِمَامِ بِآثَارِ الصَّالِحِينَ هِيَ الْبَدَايَةُ وَالذَّرِيعَةُ وَالْمِفْتَاحُ لِلْوُثْنَةِ وَاتِّشَارِ الشَّرِكِ؛ وَمِنْ أَعْظَمِ وَسَائِلِ التَّقْدِيسِ الَّتِي يَتَّخِذُهَا النَّاسُ: تَصْوِيرُ صَالِحِيهِمْ، وَالْإِهْتِمَامُ بِآثَارِهِمْ وَمَشَاهِدِهِمْ وَالبَقْعُ الَّتِي كَانُوا يَتَعَبَّدُونَ عِنْدَهَا، أَوْ حَصَلَ لَهُمْ عِنْدَهَا حَدَثٌ، وَمَنْ يَقْرَأَ التَّارِيخَ يَجِدُ الْأَمْرَ ظَاهِرًا لَا شَكَّ فِيهِ.

ولقد خلت جل الجزيرة العربية في العصر الحديث من مظاهر الشرك بفضل الله ﷻ ثم نتيجة الدعوة السلفية التي قام بها الإمام المجدد محمد بن عبد الوهاب وتبني الدولة السعودية لها، وأزيلت مظاهر الشرك التي كانت منتشرة من اتخاذ المساجد على القبور، والقباب عليها، وتعظيم آثار الصالحين وغيرها.

ولكن للأسف نجد في هذه السنوات دعوات تخرج بين الحين والآخر تدعوا لما يחדش جناب التوحيد وهي لا تشعر، تنادي بتعظيم الأماكن الإسلامية والعناية بها مستخدمة في ذلك الإعلام المنحرف للترويج لهذه القضية، فأخذت تكرر هذه الدعوى من حين إلى آخر غير ملتفة للآثار والنتائج الوخيمة لهذه الدعوات، مما دفعني لأن أكتب هذه الدراسة التأصيلية لبيان موقف أهل السنة والجماعة في هذه المسألة، وفق المنهج العلمي دون تعرض لشخصيات أو مؤسسات بعينها؛ لبيان الحقيقة، وإظهار الحق.

ولقد جاء هذا البحث في: مقدمة ومبحثين وخاتمة وفهرس المراجع:

المبحث الأول: المقصود بالأماكن التاريخية (الآثار والمشاهد).

المبحث الثاني: الموقف الصحيح من الآثار والمشاهد. «موقف السلف أهل السنة والجماعة منها».

وأسأل الله ﷻ أن يجعل هذا البحث - المتواضع - خالصاً لوجهه الكريم، وأن ينفع به كاتبه وقارئه. وأن يردنا للحق رداً جميلاً، وصلى الله على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

مكة المكرمة في ١٥/١/١٤٣٤هـ

وليد بن صالح بن عبد القادر باصمد

المبحث الأول

المقصود بالأماكن التاريخية «الآثار والمشاهد»

تعريف الأثر في اللغة:

الأثر: هو ما يبقى بعد وقوع الفعل؛ فبلل الثياب هو أثر انسكاب الماء عليها، كما أن النهار أثر شروق الشمس. يقول ابن منظور: «الأثر بقية الشيء، والجمع آثار وأثور، والأثر بالتحريك: ما بقي من رسم الشيء، والتأثير: إبقاء الأثر في الشيء، وأثر في الشيء ترك فيه أثراً، والآثار الأعلام»^(١).

وهناك معانٍ آخر ليست من بحثنا في شيء؛ وذلك نحو الأثر بمعنى الأجل، كما في الحديث: «مَنْ سَرَّهُ أَنْ يُسَاطَ لَهُ رِزْقُهُ أَوْ يُنْسَأَ لَهُ فِي أَثَرِهِ فَلْيَصِلْ رَحِمَهُ»^(٢)، وكذلك الأثر بمعنى الخبر، وغيرها من المعاني^(٣).

وأما الأثر في اصطلاح علماء الآثار فيطلق ويراد بها:

- مخلفات الأبنية والعمائر القديمة كالبيوت والمعابد والتماثيل وما إليها^(٤).
- الأشياء التي صنعها الإنسان أو استعملها من مسكن وأثاث وأدوات وفن، ثم تَخَلَّفَتْ عنه^(٥).

فَعِلْمُ الْآثَارِ يَهْتَمُّ بِدِرَاسَةِ هَذِهِ الْمَخْلَفَاتِ وَالْمَصْنُوعَاتِ.

(١) ينظر: لسان العرب لابن منظور (٥/٤) مادة: أثر، والقاموس المحيط للفيروز آبادي ص (٣٢١).

(٢) أخرجه البخاري: كتاب البيوع، باب من أحب البسط له في الرزق، من حديث أنس (٤/ ٣٨١) حديث رقم (٢٠٦٧).

(٣) ينظر: لسان العرب لابن منظور (٥/٤)، مادة: أثر، والقاموس المحيط للفيروز آبادي ص (٣٢١).

(٤) دائرة المعارف الحديثة (١/ ٢٢).

(٥) مدخل إلى الآثار الإسلامية ص (٩).

وأما المشاهد في اللغة:

فجمعُ مشهَدٍ، والمشهدُ هو مُحَضَّرُ النَّاسِ ومُجْتَمِعُهُمْ، يقالُ مشاهدُ مكةَ: أي المواطنُ
التي يجتمعون بها ^(١).

فمبنى الكلمة في اللغة على أمرين:

- اجتماعُ الناسِ.

- اجتماعُهُمْ في مكانٍ محددٍ له خصوصيةٌ، سواء كانت حقيقةً أو مزعومةً.

والمقصود بالمشاهد في الاصطلاح:

الأمكنة التي مرَّ بها الأنبياءُ والصالحون، أو أقاموا عندها سواء تعبَّدوا عندها أو لم
يتعبَّدوا، وسواء كانت مساجد أو لم تكن، وسواء كان ذلك المشهدُ اتُّخذَ عيداً أم لم
يَتَّخذَ عيداً ^(٢)، وسواء بنيت عليه مساجدٌ وقبابٌ أو لا ^(٣).

وعلى هذا فكلُّ مشهدٍ أثرٌ، ولا عكس، فالآنية والحلي هي آثارٌ وليست مشاهداً،
وبيتُ النبي ﷺ مشهدٌ وأثرٌ.

* * *

(١) ينظر: لسان العرب لابن منظور (٧/ ٢٢٥) مادة: شهد، والقاموس المحيط للفيروز آبادي ص (٣١٧).

(٢) اقتضاء الصراط المستقيم (٢/ ٧٥٠).

(٣) حاشية كتاب التوحيد لابن قاسم ص (٣٧٥).

المبحث الثاني

الموقف الصحيح من الآثار والمشاهد

«موقف السلف أهل السنة والجماعة منها»

بالنظر إلى التعريف السابق في الفصل الأول فإن موقف السلف رحمهم الله من الآثار يختلف عن المشاهد؛ وذلك أن الصحابة رضي الله عنهم كانوا يتبركون بآثار النبي صلى الله عليه وسلم ويستشفون بها، ويرجون بها البركة من الله عز وجل:

١. فمن ذلك أن سهل بن سعد رضي الله عنه قال: «جاءت امرأة إلى النبي صلى الله عليه وسلم ببردة. فقالت يا رسول الله: أكسوك هذه، فأخذها النبي صلى الله عليه وسلم محتاجاً إليها فلبسها، فرآها عليه رجل من الصحابة، فقال: يا رسول الله ما أحسن هذه فأكسيتها. فقال: نعم. فلما قام النبي صلى الله عليه وسلم لامه أصحابه، فقالوا: ما أحسنت حين رأيت النبي صلى الله عليه وسلم أخذها محتاجاً إليها ثم سألته إياها وقد عرفت أنه لا يسأل شيئاً فيمنعه، فقال: رجوت بركتها حين لبسها النبي صلى الله عليه وسلم لعلني أكفن فيها» ^(١).

٢. وعن أبي موسى رضي الله عنه قال: «كنت عند النبي صلى الله عليه وسلم وهو نازل بالجعرانة بين مكة والمدينة ومعه بلال، فأتى النبي صلى الله عليه وسلم أعرابي، فقال: ألا تنجز لي ما وعدتني؟ فقال: له: أبشر. فقال: قد أكثرت علي من أبشر. فأقبل على أبي موسى وبلال رضي الله عنهما كهَيْئَةِ الغُضْبَانِ فقال: ردَّ البُشْرَى فاقبلا أنتما. قالا: قبلنا ثم دعا بقِدَحٍ فيه ماءً فغسل يديه ووجهه فيه، ومَجَّ فيه، ثم قال: اشربا منه وأفرغاً على وُجُوهكما

(١) أخرجه البخاري: كتاب الأدب، باب: حسن الخلق والسخاء، رقم (٦٠٣٦).

وَنُحَوِّرُكُمْ وَأَبْشِرُوا. فَأَخَذَا الْقَدَحَ فَفَعَلَا فَنَادَتْ أُمُّ سَلَمَةَ ﷺ مِنْ وَرَاءِ السِّتْرِ أَنْ أَفْضِلَا لَأُمِّكُمْ فَأَفْضِلَا لَهَا مِنْهُ طَائِفَةً»^(١).

٣. وعن عثمان بن عبد الله بن وهب قال: أرسلني أهلي إلى أم سلمة بقدح من ماء، وقبض إسرائيل ثلاث أصابع من قصة فيها شعر من شعر النبي ﷺ، وكان إذا أصاب الإنسان عين، أو شيء بعث إليها مخضبه...^(٢).

«والمقصود أنه كان إذا اشتكى أحد أرسل إلى أم سلمة ﷺ بالقدح فتجعل فيه تلك الشعرات تغسلها فيه وتعيده إليه فيشربه صاحب الإناء أو يغسل به استشفاء»^(٣).

٤. عن عبد الله بن كيسان مولى أسماء بنت أبي بكر ﷺ: فذكر حديثاً طويلاً، وفيه... فقالت: «هذه جبة رسول الله ﷺ فأخرجت إلي جبة طيالة.... فقالت: هذه كانت عند عائشة حتى قبضت، فلما قبضت قبضتها وكان النبي ﷺ يلبسها فنحن نغسلها للمرضى يُستشفى بها»^(٤).

فهذه الأحاديث وغيرها كثير تدل على أن الصحابة ﷺ يتركون بآثار رسول الله ﷺ، ولكن من المعلوم أن هذا التبرك مشروط بثبوت صحة هذا الأثر للنبي ﷺ، وهذا أمر متعسر منذ قرون خلت فكيف في هذه الأزمان؛ يقول عبد الرحمن الجديع:

(١) أخرجه البخاري: كتاب المغازي، باب: غزوة الطائف، رقم (٤٣٢٨).

(٢) أخرجه البخاري: كتاب اللباس، باب: ما يذكر في الشيب رقم (٥٨٩٦). وانظر: فتح الباري (١٠ / ٣٦٥).

(٣) فتح الباري (١٠ / ٣٦٥).

(٤) أخرجه مسلم: كتاب اللباس والزينة، باب: تحريم استعمال إناء الذهب والفضة على الرجال والنساء (١٤ / ٢٨٨).

(١) «وقد ثبتَ فقدانُ كثيرٍ من آثارِ الرسول ﷺ خلالَ عشراتِ السنين، بأسبابٍ مختلفةٍ منها الضياعُ والإحراقُ في الحروبِ والفتنِ» (٢).

ومن المعلوم أنَّ هذا التبرُّك بآثاره ﷺ خاصٌّ به ﷺ لا يلحقه فيه أحدٌ من الصالحين بعده، فلا يصحُّ التبرُّك بأثرٍ أي أحدٍ من الصالحين؛ ولهذا لم يكنِ الصحابةُ ﷺ يتمسِّحون أو يتبركون أو يستشفون بآثارِ أبي بكرٍ أو عمرٍ أو عثمانٍ أو عليٍّ أو غيرهم من الصحابةِ الكرام ﷺ، وهذا أمرٌ متفقٌ عليه بين الصحابةِ ﷺ.

- وأما المشاهدُ فإن فيها تفصيلاً عندَ السلفِ، لذا ستكون دراسة هذه المسألة بالنظر إليها باعتبارها المتعددة؛ اتكون الدراسة شاملة لجوانب المسألة كلها.

فباختصار الصلاة والتعبد فيها؛ يمكن تقسيمها كالآتي (٣):

القسمُ الأولُ (٤): ما جاء النصُّ على اعتباره، كالبيتِ الحرامِ ؛ يقولُ الله تعالى ﴿قَدْ رَزَى نَفْلُكُمْ وَجْهَكُمْ فِي السَّمَاءِ فَلَنُوَلِّيَنَّكَ قِبْلَةً تَرْضَاهَا فَوَلِّ وَجْهَكَ شَطْرَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ﴾ (البقرة: ١٤٤)، ومنه المقامُ قَالَ تَعَالَى: ﴿وَاتَّخِذُوا مِنْ مَقَامِ إِبْرَاهِيمَ مُصَلًّى﴾ (البقرة: ١٢٥)، ومنها الكعبةُ، قَالَ تَعَالَى: ﴿جَعَلَ اللَّهُ الْكَعْبَةَ الْبَيْتَ الْحَرَامَ قِبْلًا لِلنَّاسِ﴾ (المائدة: ٩٧)، والحجرُ الأسودُ، والركنُ اليماني؛ قالَ ابنُ عمرَ ﷺ: «لَمْ أَرِ

(١) بل فقدت جميع آثاره في هذا الزمان.

(٢) التبرُّك أنواعه وأحكامه ص (٣٣٥٧).

(٣) ينظر الدكتور عبد العزيز بن عبد الله الجفيري «تعظيم الآثار والمشاهد وأثره في الأمة الإسلامية».

(٤) والأولى بما ورد في هذا القسم أن يسمى شعائر ومشاعر كما ورد النص، وتسميتها مشاهد من باب التجوُّز والتنزُّل مع المخالف.

النَّبِيِّ ﷺ اسْتَلِمَ مِنَ الْبَيْتِ إِلَّا الرُّكْنَيْنِ الْيَمَانَيْنِ»^(١)، والصفاء والمروة قَالَ تَعَالَى: ﴿إِنَّ الصَّفَا وَالْمَرْوَةَ مِنْ شَعَائِرِ اللَّهِ ﷻ﴾ (البقرة: ١٥٨)، وكذلك وقوفه بعرفة والمزدلفة وَمَنْ قَالَ تَعَالَى: ﴿فَإِذَا أَقَضْتُمْ مِنْ عَرَفَاتٍ فَاذْكُرُوا اللَّهَ عِنْدَ الْمَشْعَرِ الْحَرَامِ ﷻ﴾ (البقرة: ١٩٨)، قَالَ تَعَالَى: ﴿وَاذْكُرُوا اللَّهَ فِي أَيَّامٍ مَعْدُودَاتٍ ﷻ﴾ (البقرة: ٢٠٣).

ويُشترطُ لهذه المشاهدِ أمران:

١ - ثبوت النصِّ لإثباتها.

٢ - الالتزام بالكيفية التي أمر بها النبي ﷺ سواء فعلاً أو وقتاً، فلا يصحُّ التمسُّحُ بالمقام مثلاً؛ لأنَّ النصَّ الذي جاء على اعتباره هو بالصلاة خلفه، كما لا يصحُّ اعتبارُ عرفة مشهداً في غير يوم التاسع من ذي الحجة.

القسمُ الثاني: ما لم يأتِ النصُّ باعتباره ولكن قصده النبي ﷺ وتحريُّ الفعل عنده، فلا خلاف في تحريِّ الصلاة عنده؛ لحديث عتبان بن مالك ﷺ وفيه «فَوَدَدْتُ أَنَّكَ جِئْتَ فَصَلَّيْتَ فِي بَيْتِي مَكَانًا حَتَّى اتَّخَذَهُ مَسْجِداً»؛ ففعل النبي ﷺ له ذلك^(٢).

وعن يزيد بن أبي عبيد قَالَ: «كُنْتُ آتِي مَعَ سَلَمَةَ بْنِ الْأَكْوَعِ فَيُصَلِّي عِنْدَ الْأُسْطُوَانَةِ الَّتِي عِنْدَ الْمُصْحَفِ فَقُلْتُ: يَا أَبَا مُسْلِمٍ أَرَأَيْكَ تَتَحَرَّى الصَّلَاةَ عِنْدَ هَذِهِ الْأُسْطُوَانَةِ. قَالَ: فَإِنِّي رَأَيْتُ النَّبِيَّ ﷺ يَتَحَرَّى الصَّلَاةَ عِنْدَهَا»^(٣).

القسمُ الثالث: ما لم يأتِ النصُّ باعتباره ولم يكن النبي ﷺ يقصده للعبادة،

(١) أخرجه البخاري: كتاب الحج، باب: من لم يستلم إلا الركنين اليمانيين رقم (١٦٠٩).

(٢) أخرجه البخاري: كتاب الصلاة، باب: المساجد في البيوت رقم (٤٢٦).

(٣) أخرجه البخاري: كتاب الصلاة، باب: الصلاة إلى الأسطوانة رقم (٥٠٢).

وذلك كالصلاة في أسفاره في أماكن على طريقه عندما يحين وقت الصلاة، وكذلك الأماكن التي نام فيها أو قضى حاجته ﷺ عندها.

وهذا له ثلاثة أحوال:

الحالة الأولى: أن يمر بها المسلم وهي على طريقه وليس قاصداً لها، ووافق مروره بها ما فعله النبي ﷺ؛ فإن كان صلاةً وافق وقت صلاة، وإن كان نوماً وافق وقت نوم وهكذا.

فمن فعل ذلك اقتداءً جاز له ذلك فقد قال عمر رضي الله عنه: «مَنْ عَرَضَتْ لَهُ مِنْكُمْ صَلَاةٌ فَلْيُصَلِّ، وَمَنْ لَمْ تَعْرِضْ لَهُ الصَّلَاةُ فَلْيُمْضِ»^(١).

الحالة الثانية: أن يمر بها وهي على طريقه ولكنه يقصدها، سواء وافق وقت فعله أم لم توافق وقت فعله، وهذا لم يؤثر إلا عن ابن عمر رضي الله عنهما، فعن موسى بن عقبة قال: «رَأَيْتُ سَالِمَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ يَتَحَرَّى أَمَاكِنَ مِنَ الطَّرِيقِ فَيُصَلِّي فِيهَا وَيُحَدِّثُ أَنَّ أَبَاهُ كَانَ يُصَلِّي فِيهَا وَأَنَّهُ رَأَى النَّبِيَّ ﷺ يُصَلِّي فِي تِلْكَ الْأَمْكَنِ»^(٢).

وما فعله ابن عمر رضي الله عنهما لم يوافقه عليه أحد من الصحابة رضي الله عنهم؛ إذ لم يُنْقَلْ عن أحد من الخلفاء الراشدين ولا غيرهم من المهاجرين والأنصار، أنه كان يتحرى قصد الأمكنة التي نزلها النبي ﷺ، بل هي عمر رضي الله عنه عن قصدها، فعن معمر بن سويد قال: «خَرَجْنَا مَعَ عُمَرَ ﷺ فِي حَجَّةٍ حَجَّهَا... فَلَمَّا رَجَعَ مِنْ حَجَّتِهِ رَأَى النَّاسَ ابْتَدَرُوا الْمَسْجِدَ، فَقَالَ: مَا هَذَا؟ قَالُوا: مَسْجِدٌ صَلَّى فِيهِ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَقَالَ: هَكَذَا هَلِكَ أَهْلُ الْكِتَابِ قَبْلَكُمْ: اتَّخَذُوا آثَارَ أَنْبِيَائِهِمْ بَيْعًا، مَنْ عَرَضَتْ لَهُ مِنْكُمْ فِيهِ صَلَاةٌ

(١) يأتي تخريجه قريباً.

(٢) أخرجه البخاري: كتاب الصلاة، باب: المساجد التي على طرق المدينة، والمواضع التي صلى فيها النبي ﷺ رقم (٤٨٣).

فليصل، ومن لم تعرض له فليمض»^(١).

وهذا نهي صريح من عمر رضي الله عنه في قصد أماكن صلى فيها النبي ﷺ ولم يأمر بالصلاة فيها. وقد أمرنا بإتباع سنة الخلفاء الراشدين المهديين، يقول ابن تيمية رحمه الله: «والصواب مع جمهور الصحابة رضي الله عنهم؛ لأن متابعة النبي ﷺ تكون بطاعة أمره، وتكون في فعله، بأن يفعل مثل ما فعل على الوجه الذي فعله، فإذا قصد العبادة في مكان كأن قصد العبادة فيه متابعة له، كقصد المشاعر والمساجد. وأما إذا نزل في مكان بحكم الاتفاق لكونه صادف وقت النزول، أو غير ذلك، مما يُعلم أنه لم يتحرر ذلك المكان، فإذا تحررنا ذلك المكان لم نكن متبعين له، فإن الأعمال بالنيات»^(٢).

الحالة الثالثة: أن لا تكون على طريقه، بل يذهب إليها ويقصدها بالزيارة، فهذا لم يرد عن الصحابة أجمعين رضي الله عنهم، بل حتى ابن عمر نفسه رضي الله عنهما، ومعلوم أنه لو كان هذا مشروعاً مستحباً؛ لكان أصحاب النبي ﷺ أعلم بذلك وأرغب فيه ممن بعدهم، فلمّا لم يكونوا يلتفتون إلى شيء من ذلك؛ علم أنه من البدع المحدثّة، التي لم يكونوا يعدّونها عبادةً وقربةً وطاعةً، فمن جعلها عبادةً وقربةً وطاعةً فقد اتّبع غير سبيلهم، وشرع من الدين ما لم يأذن به الله^(٣). فالذهاب إليها بقصد التّعبّد عندها أو الاحتفاء بها أو تعظيمها أو عدّها تراثاً إسلامياً تحبّ المحافظة عليه، كلّ هذا معلوم بدعيته عند أهل

(١) أخرجه ابن أبي شيبة في مصنفه (٣٧٦/٢)، وعبد الرزاق (١١٨/١ - ١١٩)، وابن وضاح في البدع والنهي عنها (٨٧) وصححه إسناده شيخ الإسلام ابن تيمية كما في التوسل والوسيلة (١٦١) وصححه إسناده أيضاً ابن كثير في مسند الفاروق (١٤٢). وقد ذكر الحافظ ابن حجر فتح الباري (١ / ٥٦٩) أن هذا الأثر ثابت عن عمر رضي الله عنه.

(٢) اقتضاء الصراط المستقيم (٢ / ٧٥٣).

(٣) اقتضاء الصراط المستقيم (٢ / ٨٠٧).

السنة^(١) ولا يشرع الالتفات إلى هذه الأماكن، بل إذا علم أن هناك من يعظمها وجب إزالتها؛ فإن عمر رضي الله عنه أمر بقطع الشجرة التي توهما أنها الشجرة التي بايع الصحابة تحتها بيعة الرضوان لما رأى الناس ينتابونها ويصلون عندها، كأنها المسجد الحرام، أو مسجد المدينة، وكذلك لما رآهم قد عكفوا على مكان قد صلى فيه النبي ﷺ عكوفاً عاماً نهاهم عن ذلك وقال: «أَتُرِيدُونَ أَنْ تَتَّخِذُوا آثَارَ أَنْبِيَائِكُمْ مَسَاجِدَ»^(٢).

ومما يدخل تحت هذه الحالة: بيت مولده ﷺ، وبيت خديجة رضي الله عنها، ومكته بغار ثور للاختباء من أعين كفار قريش في هجرته للمدينة، وكذلك غار حراء الذي كان يتحنث فيه قبل البعثة.

فجميع هذه المشاهد لم يكن الصحابة رضي الله عنهم يلتفتون إليها أو يزورونها، أو يعظمونها، أو يدعون أحداً إلى الاهتمام بها. فوجب التزام ما التزموه، واقتفاء أثرهم. ولا يصح أن يقال إنها تزار للاعتبار كما جاءت نصوص القرآن بالسَّيرِ والنَّظَرِ في آثار مَنْ مضى؛ لأن الآيات التي جاءت بهذا الأمر كلها في حق الأمم المعذبة؛ فكيف يقال هذا في حق النبي ﷺ؟! إنها إساءة أدب وجرم كبير، ولا يقبل من أحد مهما علت مكانته أن يقول بمثل هذا الاستدلال، ومَنْ يقول به ينبغي أن تُنزل به العقوبة حتى يتأدَّب ويعود إلى رشده.

(١) على تفاوت بينها في شدة البدعة فليس الاحتفاء بها كالتعبد عندها؛ فكلاهما بدعة والتعبد أشدّ بلا شك.
(٢) اقتضاء الصراط المستقيم (٢ / ٦٣٨). وقد روى هذا الأثر ابن سعد في الطبقات الكبرى (٢ / ١٠٠) بسنده عن نافع، وذكره ابن حجر في الفتح (٥١٣/٧) وقال: (ثم وجدت عند ابن سعد بإسناد صحيح عن نافع أن عمر...). ورواه ابن وضاح ص (٨٧). فالسند إلى نافع صحيح، وتبقى العلة في الانقطاع بين نافع وعمر؛ لأن نافعاً لم يدرك عمر ولكن هذه العلة قد تغتفر بأمر، منها: أن هذا أثر وليس بحديث، وكذلك أن نافعاً على جلالته فقد كان قريباً جداً من ابن عمر فهو أدري بأقوال ابن عمر وأبيه؛ إذ المولى لقربه من أهل البيت يدرك الكثير من أحوال أهله وأقوالهم، فلعله سمع هذا من أحد من آل عمر؛ لذا قال الألباني: رواه ابن أبي شيبة أيضاً (٢ / ٧٣ / ٢) ورجاله ثقات كلهم لكنه منقطع بين نافع وعمر فلعل الوسطة بينهما عبد الله بن عمر رضي الله عنهما. انظر: تحذير الساجد من اتخاذ القبور مساجد (ص: ١١٢).

القسم الثالث: ما جاء النص في التحذير من اعتباره مشهداً والمراد بذلك قبره ﷺ؛ فعن أبي هريرة رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ قال: «قاتل الله اليهود اتخذوا قبور أنبيائهم مساجد»^(١). وعن عائشة رضي الله عنها عن النبي ﷺ قال: «في مرضه الذي مات فيه لعن الله اليهود والنصارى اتخذوا قبور أنبيائهم مسجداً قالت ولولا ذلك لأبرزوا قبره غير أبي أعشى أن يتخذ مسجداً»^(٢). وعن عائشة وابن عباس رضي الله عنهما قالوا: «لما نزل برسول الله ﷺ طفق يطرح خميصة على وجهه فإذا اغتم كشفها عن وجهه فقال وهو كذلك «لعنة الله على اليهود والنصارى اتخذوا قبور أنبيائهم مساجد يحذر ما صنعوا»»^(٣).

ومن هذه الأحاديث يمكن الجزم بتحريم زيارة قبر النبي ﷺ لغیر القصد الشرعي من زيارة القبور وهو تذكر الآخرة.

فيحرم التبرك بها؛ إذ هي ليست مساجد أو أن يفعل عندها ما يفعل بالمساجد من صلاة أو ذكر أو دعاء أو قراءة قرآن؛ فنهى النبي ﷺ عن اتخاذ قبور الأنبياء مساجد - وقبره منها - . يُفهم منه التهيئ عمّا يلي:

- أن تُبنى عليها المساجد؛ فيكون القبر داخل المسجد.

- أن تُبنى القبور على هيئة المساجد فتكون لها جدر أو قباب^(٤).

- أن يُفعل عندها ما يُفعل بالمساجد من ذكر وقراءة وقرآن واعتكاف وطواف كالبيت الحرام.

أما زيارتها بغیر نية التعبد، بل للسّياحة ومشاهدة الآثار والتّنزه فقط فهذا أمر له

(١) أخرجه البخاري: كتاب الصلاة، باب الصلاة في البيعة، رقم (٤٣٧).

(٢) أخرجه البخاري: كتاب الجنائز، باب ما يكره من اتخاذ المساجد على القبور، رقم (١٣٣٠).

(٣) أخرجه البخاري: كتاب الصلاة، باب الصلاة في البيعة، رقم (٤٣٦).

(٤) أمّا أن تُبنى القبور على هيئة المساجد فتكون لها جدار أو قباب فهذا منهي عنه بنصوص أخرى.

حكمه الخاص، وهو يختلف عن الحالة التي نحن بصدددها.

- أمّا من حيث مكانتها^(١)؛ فهي على قسمين:

الأول: المساجد فمكانتها مكانة جميع المساجد، فما تجب للمساجد من أحكام فهو لها إلا ما جاء النص الشرعي على زيادة أجر أو تعظيم أو جواز شدّ الرّحال فهو كما جاء به النص؛ وذلك كالمسجد الحرام والمسجد النبوي والمسجد الأقصى، وما عدا ذلك فهي سواء في الحكم سواء صلى فيها النبي ﷺ أو لم يصل، ومن ادعى غير هذا فعليه الدليل. فبيوت الله جميعاً حقها التوقير والتعظيم والاحترام وإعمارها بالصلاة والذكر وقراءة القرآن.

الثاني: الدّور والمغارات: كدار النبي ﷺ بمكة أو أبي بكر ﷺ أو غيره من الصحابة والصالحين؛ أو المغارات كغار ثور أو غار حراء، فهذه لم يؤثر عن النبي ﷺ ولا عن أحد من أصحابه زيارتها فضلاً عن التّعبد عندها أو الاهتمام بها أو تعظيمها. فهذه دار النبي ﷺ بمكة أو ما يُسمّى بدار خديجة ﷺ قد بيعت وانتقلت ملكيتها، بل إنّ النبي ﷺ لما جاء في فتح مكة وقيل له أين تنزل غداً، فقال: وهل ترك لنا عقيل من دارٍ أو ربا؟^(٢) فلم تبق داراً له، بل انتقلت إلى غيره من المشركين، ولم يزر تلك الدار مع قدرته على أقل تقدير أن يزورها هو وأصحابه ﷺ فهو في ذلك الوقت فاتح مكة ويده الأمر والنهي، فكان يستطيع أن يستأذن من أهل الدار الساكنين فيها وقتها ليزورها ولكنه لم يلتفت إلى شيء من ذلك، وأمّا المغارات فمن باب أولى أن لا يلتفت إليها أو تُقصد بالزيارة.

إذ كيف يُدعى إلى الاهتمام بشيء لم يلتفت إليه النبي ﷺ وأصحابه، وما ورد في

(١) والمقصود هنا الآثار التي ذكرها معالي الدكتور في كتابه؛ لأن هناك آثاراً لم يتطرق إليها في كتابه كالقلاع والأسواق.

(٢) أخرجه البخاري: كتاب الحج، باب: ثوريت دور مكة وبيعها وشرائها، رقم (١٥٨٨).

زيارة النبي ﷺ لغار حراء فسيأتي بيانه في موضعه.

مع أن زيارتها لمجرد النظر إليها والمشاهدة ليس محرماً ولا عبادة يؤجر عليها فاعلمها. ويبقى الأمر في دائرة المباح من حيث الزيارة الخالية من قصد التعبد.

وأما من حيث إبقائها وعدم التعرض لها:

فالأصل بقاءها وعدم التعرض لها بشرطين:

(١) عدم حاجة الناس إلى إزالتها، فلو احتاج الناس إلى إزالتها لبناء طرق أو مرافق عامة أو نحوها؛ فهنا تزال بلا خلاف سواء كانت مساجد أو دور صحابة، بل حتى حجر النبي ﷺ بالمدينة أزيلت عندما احتاج الناس لتوسعة مسجده ﷺ وكان هذا على مرأى ومسمع أهل العلم من الصحابة ﷺ والتابعين، ولم يكن إنكارهم في إزالته لذاته، بل كانوا يتمنون أن يبقى لتري الأجيال كيف كان يعيش النبي ﷺ؛ لذلك لم تكن هناك معارضة لأمر ولي الأمر ولم يعد فعله إثماً يذم عليه. بل إن توسعة الحرمين الشريفين من عهد عمر ﷺ وحتى الآن أكبر شاهد على ذلك، فكم من دور ومساجد أزيلت من أجل ذلك، ومنها دار خديجة ودار الأرقم ودور الصحابة ﷺ التي حول الحرم المكي؛ فمنها ما دخل في المسجد الحرام، ومنها ما دخل في توسعة المسعى، ومنها ما هو في ساحاته، بل وبعضها أصبح طوقاً مؤدية للمسجد الحرام، ومنها ما حل فوقه فنادق لاستيعاب الزوار والمعتمرين والحجاج.

(٢) عدم التعبد عندها إلا للمساجد؛ إذ الأصل في المساجد أنها بنيت للتعبد، مع بيان أنه لا يجوز شد الرحال إلى أي مسجد منها إلا المساجد الثلاثة: المسجد الحرام والمسجد النبوي، والمسجد الأقصى. كما جاء بذلك النص^(١).

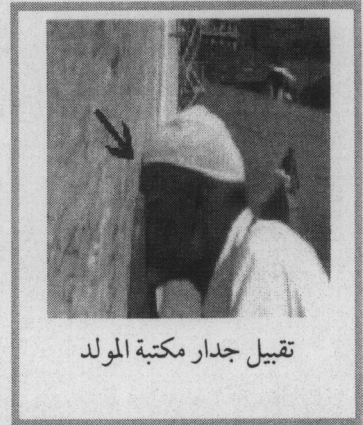
(١) أخرجه البخاري: كتاب فضل الصلاة في مسجد مكة والمدينة، باب: فضل الصلاة في مسجد مكة والمدينة، رقم (١١٨٩).

أما ما عدا المساجد فإذا فتنَ الناسُ به وتعبدوا الله عنده، ولم يردْ دليلٌ على جوازِ التَّعبدِ عنده، فهنا يُسنُّ فيها بسنةِ عمرَ رضي الله عنه عندما رأى النَّاسَ قد عكفوا على مكانٍ قد صلَّى فيه النبيُّ ﷺ عكوفاً عاماً فنهاهم عن ذلك وقال: «أتريدون أن تتخذوا آثارَ أنبيائكم مساجدَ» ^(١). ولا تثريبَ في إزالته إذا لم يستجبِ النَّاسُ؛ فجنابُ اللهِ أولى وأعظمُ من إبقاء هذه الأماكن.

ومثل هذا في الوقتِ الحاضرِ مكتبةُ مكة المكرمة التي يزعمُ بعضُ الناسِ أنَّها مكانُ مولدِ النبيِّ ﷺ وقد أصبحَ كثيرٌ من الحجاجِ يتركون بها، ويقبلون جدرانها وأبوابها، ويتمسحون بها، بل ويسجدون إليها دونَ الكعبة؛ لذا من الواجبِ على ولاةِ الأمرِ الآن أن يسنوا فيها سنةَ عمرَ رضي الله عنه؛ إذ الحفاظُ على جنابِ الله من أن يחדشَ بشرِك أو بدعةٍ أولى من الحفاظِ على مبنَى لم يستطيعَ أحدٌ القطعَ بأنَّه مولدُ النبيِّ ﷺ، ولو قطعَ بذلك لم يكن لأحدٍ من أهلِ العلمِ أن يمانعَ في إزالته لهذه العلةِ مع افتنانِ النَّاسِ به، بل الأدلةُ الشرعية والقواعدُ المعتمدة والمقاصد والمصالح العامة تقتضي إزالته.



استقبال مكتبة مكة المكرمة والصلاة
إليها وترك استقبال القبلة



تقبيل جدار مكتبة المولد

(١) تقدم تخريجه ص (٩).

فدور النبي ﷺ التي أزيلت في المدينة أعظم قدراً من دار مولده بمكة؛ لأنه كان بالمدينة نبياً رسولاً، وهو في دار مولده بمكة كان بشراً سويّاً .

فلن أزيل الفاضل، كان ذلك دليلاً على جواز إزالة المفضول من باب أولى.

وبعد هذا التقرير لهذه المسألة نجد أن موقف السلف - رحمهم الله - من الآثار والمشهد: هو التمسك بالنص المعصوم تجاه التعامل معها؛ فكل قسم قد تبين أدلته، واتضح موقفهم فيه، وقد كان مستندهم الأول في ذلك هو النص وهدي الخلفاء الراشدين.

ولم يلتفتوا في تقرير موقفهم إلى العاطفة أو المشاعر أو الأحاسيس أو إيجاءات تلك الأماكن والذكريات المصاحبة لها، أو تقليد علماء ومشايخ أخطوا التصور والفهم وجانبوا المنهج القويم.

فالحق واضح ولكن من يترك العادات والموروثات والمفاهيم الدخيلة - ويتشبث

به؟!

الخاتمة

- وفي نهاية هذا البحث أسجل أبرز النتائج المستفادة، والتي يمكن إجمالها فيما يلي:
١. إن تقرير السلف للمشاهد قائم على الدليل الصحيح من كتاب أو سنة أو إجماع.
 ٢. عدم اهتمام السلف بالمشاهد؛ إلا ما قام الدليل عليه كالكعبة والمقام.
 ٣. لم يثبت عن النبي ﷺ أو أحد من الصحابة أنه زار مكان مولده أو بيت زوجته خديجة أو غار حراء أو غار ثور، وأن زيارتها خلاف هديهم.
 ٤. إن تعظيم المشاهد التي لم يأمر الشرع بتعظيمها قد يكون ذريعة وطريقاً للشرك، وشاهد هذا واضح في قصة الشرك الذي وقع فيه قوم نوح عليه السلام.
- وصلى الله وسلم على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين

* * *

المراجع

١. اقتضاء الصراط المستقيم لمخالفة أصحاب الجحيم. لابن تيمية. تحقيق: د. ناصر العقل. مكتبة الرشد. الطبعة الرابعة (١٤١٤هـ).
٢. البدع والنهي: المؤلف: محمد بن وضاح الأندلسي. تحقيق: بدر البدر. دار الصميعة الرياض. الطبعة الأولى (١٤١٦هـ).
٣. التبرك أنواعه وأحكامه. المؤلف: د. ناصر بن عبد الرحمن الجديع. الناشر مكتبة الرشد. الرياض.
٤. تحذير الساجد من اتخاذ القبور مساجد. المؤلف: محمد ناصر الدين الألباني. الناشر: المكتب الإسلامي. بيروت. الطبعة الرابعة.
٥. تعظيم الآثار والمشاهد وأثره في الأمة الإسلامية. للدكتور عبد العزيز بن عبد الله الجفيري. رسالة ماجستير بجامعة أم القرى.
٦. حاشية كتاب التوحيد لابن قاسم، الطبعة الثالثة. (١٤٠٨ هـ).
٧. دائرة المعارف الحديثة. أحمد عطية الله. مكتبة الأنجلو. (١٩٧٥م)
٨. صحيح البخاري، البخاري، اعتنى به: أبو صهيب الكرمي، بيت الأفكار الدولية.
٩. صحيح مسلم. اعتنى به: أبو صهيب الكرمي، بيت الأفكار الدولية.
١٠. الطبقات الكبرى. المؤلف: ابن سعد محمد بن سعد الزهري. دار إحياء التراث العربي. بيروت. الطبعة الأولى (١٤١٦هـ).
١١. فتح الباري شرح صحيح البخاري. لابن حجر. دار السلام. الطبعة الأولى (١٤١٨هـ).
١٢. القاموس المحيط للفيروز آبادي. المؤسسة العربية للطباعة والنشر.
١٣. لسان العرب. لابن منظور. دار إحياء التراث العربي. (١٤١٦هـ).

١٤. مدخل إلى الآثار الإسلامية. حسن باشا. نشر دار النهضة. ١٩٧٩م.
١٥. مصنف ابن أبي شيبة. ضبط: محمد شاهين. دار الكتب العلمية. الأولى (٤١٥هـ).
١٦. مصنف عبد الرزاق. تحقيق: حبيب الرحمن الأعظمي. المكتب الإسلامي.

* * *

